المحاضرة الأولى :

البنية الإجتماعية من 1830 إلى 1880-1990

عشية الغزو الفرنسي للعاصمة الجزائر في 14 جوان ،1830 ، وبعد عملية استطلاع واسعة دامت سنوات لواقع الجزائريين و آرائهم تجاه قضاياهم الداخلية، وزع الفرنسيون بيانا على السكان موقعا باسم قائد الحملة العسكرية الجنرال دي بورمونDe-Burmontفي محاولة للتأثير عليهم يظهر من خلال محاولة تصفح مضمونه مدى تمكن الفرنسيين من المعلومات الوافية عن السكان وطريقة تفكيرهم. صيغ بشكل محكم يسمح بعزل السكان عن السلطة العثمانية القائمة، زعموا بأنهم جاؤوا إلى الجزائر لتأديب الداي حسين وليس لإحتلال البلاد وطلبوا منهم الإنضمام إليهم والتعاون معهم ضد الأتراك ووعدوهم باحترام مقدساتهم و ممتلكاتهم مستعملين في ذلك الخطاب الديني الذييرغبه هؤلاء.

أمام هذه القضية، ظهر تأثير هذا البيان جليا على معظم قادة الرأي بمدينة الجزائر الذين سموا أنفسهم بالمعتدلين حيث إقتنعوا بأن الفرنسيين جاؤوا حقا (محررين للجزائر من سلطة الأتراك) وكان لسان حال بعضهم أن أمة شريفة كفرنسا لا يمكن أن تعد ولا تفي . وبذلك تمكنت فرنسا بتمكنها من معظم قادة الرأي بالعاصمة وبالتالي من سكان المنطقة، من شل الطاقة المحاربة بمدينة الجزائر أولا.

بالتوقيع على بنود معاهدة الإستسلام بين دي بورمون والداي حسين في 05 جويلية 1830، تعهد الأول بإسم شرف فرنسا للسكان بالممارسة الحرة للديانة الإسلامية وبعدم المساس بحرياتهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم واحترام نسائهم . ولعزل معظم قادة الرأي العام الجزائري بالمدينة عن الأتراك، شكل في 06 جويلية 1830 لجنة حكومية إنبثقت منها ما سميت بالهيئة المركزية التي ألفت من ألمع العناصر المدنية لمدينة الجزائر، عين على رأسها أحمد بوضربة ".

لم يكن لهذه الهيئة إختصاصات محددة، ولم تنشأ وتعمل وفقا لنص قانوني أو تنظيمي، المهم أن مهمتها كانت تولي السلطة مؤقتا قصد تسيير الأملاك والمصالح والمرافق المدنية بالعاصمة تحت الرئاسة المباشرة للقائد العام ودراسة وإقتراح تنظيم إداري لمدينة وإقليم الجزائر ، وهو ما أسال لعاب الكثير من الحضريين الذين مالوا في بادئ الأمر إلى الفرنسيين ظنا منهم أنه بعد القضاء على النظام القائم تتحسن أوضاعهم وتزداد حرياتهم

لكن السلطات الفرنسية لم تف لهؤلاء بما تعهدت به في معاهدة الإستسلام السالفة الذكر من احترام لهـ ولممتلكاتهم. بل راحت هذه الأخيرة تتصرف على أنها هي السيدة سيدة البلاد، وزعمت أن هناك واجبا دينيا عليها تأديته وهو نشر المسيحية، فحولت بعض المساجد إلى كنائس وساقت حجة لتبرير موقفها فقالت أن لا فرق بين أن تكون الكنيسة مكان المسجد ما دام الإله واحد كما صادرت أملاك السكان وأراضيهم وفرضت الضرائب عليهم. وقد جاء في تقرير اللجنة الإفريقية الذي قدم سنة 1834 إلى الحكومة الفرنسية بهذا الشأن:" لقد اغتصبنا ممتلكات الأحباس، وحجزنا ممتلكات سكان كنا أخذنا العهد على أنفسنا بأننا نحترمها اغتصبنا ممتلكات شخصية بدون تعويض، بل سولت لنا أنفسنا أكثر من ذلك فأرغمنا أرباب الأملاك التي انتزعناها نزعا بأن يؤدوا بأنفسهم مصاريف هدم منازلهم وحتى مصاريف هدم مسجد من مساجدهم وهذا بجانب النشاط التبشيري المكثف "كله" . ولقد اتجهت بعد ذلك أيضا نحو عزل وطرد ونفي أولئك الأشخاص الذين قبلوا التعاون معها 16 بعد انتهاء مهمتهم في إخضاع سكانبعض المدن وذلك بدعوى عدم القيام بالواجب والتآمر لاستعادة الحكم الإسلامي أو الإنضمام إلى الثائرين ضدها، كمـــا أتت بعدها بأكثر من مائة ألف جندي وخرجت لإخضاع الريف.

أمام كل هذا، تفطن قادة الرأي بالمدن وبالأرياف بأن فرنسا قد جاءت لتبقى. وأمام هذا الأمر، تطلع الأعيان والمثقفون والموظفون الباقون في المدن والذين لم يتعرضوا للطرد أو النفي أو لم يلتحقوا بصفوف المقاومة إلى النصر الآتي من السيف والبندقية في الأرياف بعدما عجزت العرائض والإحتجاجات والمشاركة في المجالس واللجان التـ كانوا طرفا فيها عن تحقيق النصر خاصة أمام ما تميز به الإستعمار بعد ذلك من أنه قد كان "إستعمار إسكان أكثر منه إستعمارإستغلال" نظرا للأعداد الكبيرة من الفرنسيين، الإسبان، الإيطاليين، المالطيين، الألمان والسويسريين الذين هاجروا إلى هذا البلد

على صعيد البناء المجتمعي، استطاعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية القضاء على أعيان المدن وأهل الحضر إلى حد بعيد، وقد حصل ذلك عن طريق الهجرة والتهجير والنفي والتفقير المقصود عن طريق هدم الأسواق والقضاءعلى الحرف والصنائع وإغراق الأسواق بالسلع الأوروبية، وبناء المدينة الأوروبية على أنقاض المدينة العربية في مختلف المدن. غير أن الإدارة الإستعمارية الفرنسية، وبمجرد أن تحقق لها ما أرادت لم تستطع – خاصة في عهد نابليون الثالث صاحب سياسة " الخطى الصغيرة " Les Petits as - تحطيم البناء القبلي تحطيما كاملا لأنها كانت في حاجة إلى حل أزمة وجودها الحديث في الجزائر لهذا سنجد السياسة الإستعمارية تتطور وفق حل ومحافظة، فبعد العملية الكبرى لمصادرة الأراضي التي قامت بها الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة 32 ، تم تحطيم القبيلة ككيان سياسي إلى دواوير بواسطة قانون السناتيسكونسلت 22 أفريل 1863 (الخاص بالملكية وقانون وارنييWarnier في 26 جويلية 1873 بعدها (في عهد الجمهورية الثالثة (الذي كرس مبدأ الملكية الفردية في أراضي الملك

وتقليص أراضي العرش 33 ، وبذلك تم تهديم البنية الإجتماعية القبلية ونمت فكرة الأحادية بدل الجماعة بفعل سياسة التجميعLa politique du Cantonnement